The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 11,N.1, P P. 260-287
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١١، العدد١، ٢٠١٩ ص ص ٢٨٧-٢٦٠

Measure and Analysis of the Effect General Expenditure On The Rates Inflation In Iraq Duration(1980-2016)

*[1]قياس أثر الأنفاق العام في التضخم (العراق حالة الدراسة) للمدة (١٩٨٠-٢٠١٦)

**أ.د خالد حسين علي المرزوك ***نادية محمد فاضل جواد

Abstract: The study discussed the development of public spending in Iraq during (1980-2016), which was divided into three time periods due to the different economic, social and political conditions of each, The eight-year Iran-Iraq war has had repercussions on the economic situation in general. The 1990s marked the war on Iraq for the liberation of Kuwait and subsequent economic sanctions. Adversely affect the potential of to Iraq's productivity and stopped oil exports for six years and then resumed partially and under the supervision of the United Nations to reach the need for food and medicine, even year (2003) and the significant change in the political scene, as it sold oil to cover more than (96%) of the publicExpenditure .

المستخلص:- تناول البحث تطوير الانفاق العام والتضخم النقدي في العراق خلال المدة (١٩٨٠-٢٠١٦)، اذ تميز عقد الثمانينات بنشوب الحرب العراقية الايرانية والتي دامت ثمان سنوات وما كان من تداعياتها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي عموماً، اما عقد التسعينات فقد تميز بالحرب على العراق من اجل تحرير الكويت وما تبعها من فرض عقوبات اقتصادية عليه مما اثر سلباً على امكانيات العراق الانتاجية وتوقف صادرات النفط لست سنوات ثم استأنفت بشكل جزئي وتحت اشراف الامم المتحدة لتلبية الحاجة الى الغذاء والدواء، حتى عام (٢٠٠٣) وما شهده من تغير كبير في المشهد

* بحث مستل.
**جامعة بابل /كلية الادارة والاقتصاد
***طالبة ماجستير

السياسي الذي انعكس على المشهد الاقتصادي ففتحت الابواب واسعة امام تصدير النفط واستيراد كافة المستلزمات الحياتية وذلك نتيجة الشلل شبه التام لقطاعات الدولة اذ كانت هي التي تبيع النفط لتغطية اكثر من (٩٦%) من النفقات العامة.

المقدمة : يعد الانفاق العام احد اهم المتغيرات الاقتصادية في اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، فهو يمثل السبيل الذي تستعين به الدولة لتنفيذ سياساتها واهدافها التي تسعى الى تحقيقها، وبما ان حالة الدراسة هو العراق فإن النتائج المتحصل عليها من زيادة حجم النفقات العامة ادت الى ظهور مشكلة اقتصادية كبيرة وهي مشكلة التضخم النقدي الذي يعد مشكلة متأصله في جذور الاقتصاد العراقي فهو يعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات و اختلالات في الموازنة العامة وكذلك تعطل في الانتاج وانخفاض الانتاجية، بالإضافة الى ذلك فهو صاحب اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الاساس على تمويل نفقاته من موارد النفط الخام، فاذا ما حدثت هناك اي مشكلة في اسعار النفط سواء كانت ازمة او اختلال عالمي، سوف يؤدي ذلك وبسرعة الى احداث تأثيراً في الاقتصاد العراقي ويمكن ان يؤدي الى اختلالات وانخفاض في موارده وبالتالي يؤثر على نفقاته العامة ومن ثم يؤثر على المستوى العام للأسعار مما يؤدي الى حدوث مشكلة التضخم النقدي.

١- مشكلة البحث :-

تجسدت مشكلة البحث أثر الزيادة الحاصلة في حجم الانفاق العام، في ارتفاع معدلات التضخم النقدي في العراق، الامر الذي يؤدي الى حدوث مشاكل واضرار اقتصادية منها مثلاً انخفاض قيمة الدينار العراقي.

٢- اهمية البحث:-

يكتسب البحث اهميته من العلاقة بين حجم الانفاق العام الذي تنفقه الدولة من جهة، وما يحدث من مشكلة تضخم نقدي في الاقتصاد العراقي من جهة اخرى، ويوضح ما بينهما من علاقة وتأثير متبادل.

٣- هدف البحث :-

يهدف البحث الى ابراز الجانب الاساسي من دور الدولة التدخلي ومدى تأثيره على متغيرات الاستقرار الاقتصادي من خلال الوقوف على واقع الانفاق العام خلال مدة البحث (١٩٨٠-٢٠١٦)، وتأثيره على ارتفاع مستوى التضخم النقدي في الاقتصاد العراقي، ومن ثم قياس هذه العلاقة بين الانفاق العام و المستوى العام للأسعار، وبالتالي يتسنى للدولة صياغة ألية مناسبة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم.

٤- فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة قوية وموجبة بين حجم الانفاق العام في العراق وبين معدلات التضخم النقدي خلال المدة (١٩٨٠-٢٠١٦).

المبحث الاول:- الاطار النظري و المفاهيمي للإنفاق العام و التضخم النقدي.

اولا:- مفهوم الانفاق العام

يعرف الانفاق العام بأنه مبالغ مالية تخرج من الذمة المالية للدولة او احدى دوائرها او مؤسساتها الحكومية لغرض اشباع حاجات عامة[٢]، وكذلك يمكن تعريفه على انه اموال تقوم الدولة بإنفاقها لغرض تنفيذ مصلحة عامة ولغرض تحقيق نفع جماعي (عام) [٣]، ويمكن توضيح تطور الانفاق العام وفقاً لتطور النظرية الاقتصادية.

أ- تطور الانفاق العام وفقاً لتطور الفكر الميركنتيلي:-

برز مصطلح الميركانتيلية خلال المدة المحصورة بين بداية القرن السادس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، واهم افكارهم قد نشرت في عام (١٦٨٤) على يد الاقتصادي النمساوي (Philipp Homick)، حيث كانت تتضمن اعطاء دور تدخلي للدولة في الحياة الاقتصادية، شرط ان يكون تدخلها مهماً وفعالاً في السوق الداخلي من اجل تحفيز النمو الاقتصادي[٤].

ب- تطور الانفاق العام وفقاً لتطور النظرية الفيزيوقراطية:-

دعا الفيزيوقراط الى الغاء القوانين الوضعية التي وتدعو الى تقليص الوظائف التي تتغلغل فيها الدولة في الحياة الاقتصادية عملاً بقاعدة الاقتصادي(فنست دي جورناي) صاحب المقولة الشهيرة (دعه يعمل دعه يمر)، حيث كانت هذه النظرية متناقضة مع فكرة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وان للدولة وظيفة اساسية تلتزم بالحفاظ عليها و تطبيقها[٥].

ج- تطورالانفاق العام وفقاً لتطور النظرية الكلاسيكية:-

وفقا لهذه النظرية التقليدية تم النظر الى النفقات العامة نظرة محايدة[٦]، نتيجة لتحجيم نطاق عمل الدولة وتقييد دورها التدخلي في الحياة الاقتصادية وجعلها تقتصر على اهداف ووظائف اساسية وخدمات محددة مثل الدفاع والامن والعدالة، حيث كانت تدعو الى اطلاق حرية العمل.

د- تطور الانفاق العام وفقاً لتطور النظرية الكينزية:-

ظهرت النظرية الكينزية بعد فترة الكساد الاقتصادي الكبير عام(١٩٢٩- ١٩٣٢) اذ ظهرت على يد الاقتصادي كينز الذي كان قلقاً جدا من الازمة التي سادت[٧]، وتمثلت آراء الاقتصادي كينز بالآتي :-

١- يمكن للدولة ان تلجأ الى استخدام الموازنة العامة كأداة لمعالجة الدورات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي.

---

[٢]- باهر محمد عتلم ، المالية العامة، ادواتها الفنية و اثارها الاقتصادية ، مكتبة الآداب ، القاهرة، ١٩٩٨، ص٧٦.

[٣]- د. طاهر الجنابي، علم المالية العامة و التشريع المالي، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص١٧.

[٤] محمد زكي مسير، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٠،

[٥] د. اسماعيل سفر و د. عارف دليلة، تاريخ الافكار الاقتصادية ، دار الكتب للمطبوعات، جامعة حلب للمطبوعات، لم يتم ذكر السنة ، ص١٧٠-١٧١.

[٦] د. مديحة الدغيري ، النفقات العامة ، الدار السعودية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، ١٩٨٠، ص٢٧.

[٧] د. طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة، بغداد مطبعة التعليم العالي ، ١٩٩٠، ص٤١.

٢- الهدف العام للدولة هو تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي اذ ان مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة وتساوي الايرادات والنفقات لم يعد هدفاً مهماً بحد ذاته.

٣- قيام الدولة باستخدام النفقات العامة و الايرادات العامة لتحقيق الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأنها تشكل جزءاً من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ه- تطور الانفاق العام وفقاً لتطور الفكر النقودي:-

بزعامة الاقتصادي ميلتون فريدمان نشأت المدرسة النقودية وعرفت بمنهج النقوديون حيث استطاعت هذه المدرسة الترويج لأفكار وحلول لمواجهة هذه الازمة والتي تتمثل بزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بقصد الحد من حدوث التقلبات الاقتصادية لان ذلك لا يقوم على اسس صحيحة، وانما طالبت بتقييد دورها واقتصار وظائفها على الوظائف التقليدية[٨].

ثانياً- تقسيمات الانفاق العام:-

١- النفقات العامة العادية و النفقات غير العادية:-

تكون النفقات العامة العادية متميزة بتكرارها الدوري المنتظم اذ تظهر في كل مدة زمنية محددة ومعينة، ولما كانت مدتها هي سنة واحدة فتظهر غالباً في الموازنة، اما بالنسبة للنفقات العامة غير العادية فتكون غير متميزة بتكرارها السنوي لان الدولة تنفقها في فترات غير منتظمة لغرض معالجة حالة طارئة[٩].

٢- النفقات العامة الحقيقية و النفقات العامة التحويلية:-

النفقات الحقيقية هي النفقات العامة التي تستطيع الدولة من خلالها زيادة دخلها القومي بصورة مباشرة، اما النفقات التحويلية فتتم نتيجة لتحويل او اقتطاع جزء من الدخل القومي واستخدامه من اجل تحسين الحالة المعاشية لبعض فئات المجتمع.

٣- النفقات العامة الاستهلاكية و النفقات العامة الاستثمارية:-

تشير النفقات العامة الاستهلاكية الى ما تقوم به الدولة من انفاق لغرض توفير ما تحتاج اليه من حاجات عامة جارية وسلع وخدمات[١٠]، اما النفقات العامة الاستثمارية فتتمثل بالنفقات التي تخصصها الدولة من اجل انشاء و زيادة المشاريع الانتاجية من خلال انفاقها على شراء الآلات والمعدات اللازمة لزيادة وتطوير الانتاج[١١].

رابعاً- أسباب التزايد في حجم الانفاق العام :-

تعد ظاهرة نمو الانفاق العام واسبابه من النتائج المتحصل عليها نتيجة للتطور الحاصل في جميع دول العالم على اختلاف انظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ، وعليه مهما اختلف تحليل

---

[٨] عوض فاضل اسماعيل ، نظرية الانفاق الحكومي- دراسة في جوانبه القانونية و المالية و الاقتصادية، (جامعة النهرين - بغداد)، ٢٠٠٣، ص٢٨٧.

[٩] د. امجد عبد المهدي مساعدة و أ. محمود يوسف عقلة، ، دراسة في المالية العامة، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، ٢٠١١، ص٨٢.

[١٠] د. عبد الكريم صادق بركات و آخرون، المالية العامة ، الدار الجامعية ، ١٩٨٦، ص٧٤.

[١١] د. امجد عبد المهدي مساعدة و أ. محمود يوسف عقلة ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٤.

وتفسير الاقتصاديين لظاهرة تزايد النفقات العامة فإنها تبقى ظاهرة عامة تصيب جميع اقتصادات الدول سواء كانت دولاً متقدمة ام دولاً نامية ويمكن حصر اسباب هذه الظاهرة ضمن سببين رئيسيين وهما الأسباب الحقيقة وتشمل (الاسباب الاقتصادية، الاسباب الاجتماعية، الاسباب السياسية، الاسباب المالية، الاسباب الادارية) [١٢]، والاسباب الظاهرية وتشمل (تدهور قيمة النقود، اتساع اقليم الدولة مع زيادة السكان) [١٣].

خامساً- الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام :-

١- أثر الانفاق العام في الانتاج القومي:-

يؤثر الانفاق العام على حجم الانتاج من خلال تأثيره على حجم الطلب الكلي الفعال، حيث تشكل النفقات العامة الجزء الكبير والمهم من حجم هذا الطلب فكلما زاد تدخل الدولة في فعاليات النشاط الاقتصادي كلما زادت نسبة انفاقها العالم وبالتالي زيادة التأثير في الطلب الكلي، فيتوضح شكل تأثير الانفاق العام على المقدرة الانتاجية في الاقتصاد القومي من خلال رفع وزيادة قدرة الانتاج سواء يتم ذلك بطريقة مباشرة او غير مباشرة[١٤] .

ب- أثر الانفاق العام في الاستهلاك القومي:-

عندما تقوم الحكومة بالإنفاق من اجل الحصول على الامن و الدفاع و التعليم و السلع و الخدمات فإنها تزيد من نسبة الاستهلاك القومي، وكذلك عندما تعطي الاجور والرواتب وتدفع ما يترتب بذمتها من فوائد وتسديد القروض فإنها ايضا تزيد من الاستهلاك وخصوصا اذا قامت بتقديم الاعانات وتقديم دعم عيني فهي بهذه الحالة تكون قد زادت من مقدار ما يحدثه الانفاق من أثر على الاستهلاك، وعليه يتوجب على الدولة اتباع سياسة محددة تتلاءم وتنسجم مع اوضاعها الاقتصادية للتأثير على حجم الاستهلاك القومي بما تسعى الى تحقيقه من خلال السياسة المتبعة[١٥].

ج- أثر الانفاق العام في اعادة توزيع الدخل القومي :-

يقصد بتوزيع الدخل القومي الكيفية التي يتم من خلالها توزيعه بين طبقات المجتمع المختلفة مع ملاحظة المساواة والتفاوت في طريقة توزيعه، هذا من جانب الافراد فيتم توزيع الدخل كشكل اولي اجور ومرتبات ومكافأة ثم يليها اعادة توزيع للدخل من اجل تقليل حدة الفوارق بين طبقات المجتمع سواء كان نقله بشكل نقدي او غير نقدي وهذا النمط يظهر الآثار المباشرة من حيث نقل القوة الشرائية بين الافراد حيث تختلف مستويات الانفاق بين طبقات المجتمع على حسب نمط توزيع الدخول واعادة توزيعها[١٦].

سادساً:- مفهوم التضخم النقدي:-

---

[١٢] د. محمد طاقة و د. هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧، ص٤٥.
[١٣] د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الابراهيمية- الاسكندرية، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص١٨٣-١٨٤.
[١٤] خالد شحادة الخطيب و احمد زهير شامية ، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٧، ص٩٤.
[١٥] د. طاهر الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.
[١٦] د. سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة(النفقات العامة- الايرادات العامة- الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨، ص٧٧-٧٩.

يعد التضخم النقدي من اكبر وابرز المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم اجمع في وقتنا الحاضر، كما يعد ظاهرة غير مرغوب بها، نتيجة لما تحدثه من فوضى واضطرابات اقتصادية واجتماعية، اذ يعرف على انه (هو كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و الخدمات في مدة زمنية معينة تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار) [١٧].

سابعاً- التضخم النقدي من منظور المدارس الاقتصادية:-

١ – النظرية الكلاسيكية :-

تعد النظرية الكلاسيكية من اول النظريات التقليدية التي حاولت تفسير حالة التقلبات التي تصيب المستوى العام للأسعار، وكان من اوائل الاقتصاديين الامريكي (آرفينج فيشر) الذي طور النظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) ودافع عنها في القرن العشرين، اذ وضح آراءه و افكاره في كتاب نشره بعنوان (القدرة الشرائية للعملة) .

٢- النظرية الكينزية:-

تعد النظرية الكينزية اول نظرية اقتصادية متكاملة في الاقتصاد الكلي، طورت هذه النظرية من خلال جون مينارد كينز، الذي يرى ان التضخم النقدي ينشأ بسبب وجود حالة من عدم التساوي بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، في حالة حدوث ارتفاع في المعروض النقدي سيؤدي الى خفض سعر الفائدة و بالتالي يزداد الانفاق الاستثماري، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي وبالتالي يحدث التضخم النقدي في حال وصول الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل، اما في حال انخفاض الطلب الكلي عن العرض فإن الاقتصاد سوف يدخل في حالة من الانكماش وفي حالة العكس يدخل في فجوة من التضخم، اي ان الفجوة بين العرض الكلي و الطلب الكلي هي التي تؤدي الى خلق التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي الكلي[١٨].

٣- النظرية النقودية :-

يرى انصار المدرسة النقودية ان التضخم النقدي هو عبارة عن ظاهرة نقدية بحته، وان السبب الرئيسي في تكوينه هو الزيادة في كمية النقود المعروضة وبسرعة تفوق الزيادة الحاصلة في الانتاج، اي ان المتغير الرئيسي الذي يجب اخذه بعين الاعتبار لتجنب الوقوع في ظاهرة التضخم النقدي هو فهم التغيرات التي تحدث في كمية النقود المعروضة بالنسبة لوحدة الانتاج و ليس اجمالي النقود اي بمعنى اخر فهم التغيرات التي تطرأ على الاسعار[١٩] .

ثامناً- انواع التضخم النقدي.

[١٧] غازي حسين عناية، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠، ص٥٢.

[١٨] زاهد قاسم بدن الساعدي ، التضخم الركودي و الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٣)، مركز العراق للدراسات، الطبعة الاولى، ٢٠١٧، ص٥٧-٦٠.

[١٩] د. محمد احمد السريتي و د. محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، ٢٠١٠، ص٣٣٨-٣٣٩.

على الرغم من ان اغلب الاقتصاديين قد اتفقوا في توضيح مفهوم التضخم على انه لا يتعدى حدود تعبير الزيادة المستمرة في ارتفاع اسعار السلع و الخدمات وله العديد من الانواع منها:-

١- التضخم المكبوت:- ويكون مثل هذا النوع من التضخم غير مصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار[٢٠].

٢- التضخم الركودي :- يحدث هذا النوع من التضخم عندما يتزامن ارتفاع المستوى العام للأسعار مع البطالة في الاقتصاد و تكون نسبتهما عالية جدا[٢١].

٣- التضخم الزاحف:- ويتصف بالحركة المتصاعدة في المستوى العام للأسعار، حيث يكون ارتفاعه تدريجيا يتراوح بحدود (٢% - ٣%) سنوياً[٢٢].

٤- التضخم الجامح (المفرط):- ويعتبر من اخطر انواع التضخم النقدي لأنه يحدث عندما ترتفع الاسعار بصورة كبيرة جدا وبسرعة فائقة تصل الى (٥٠%- ٦٠%)[٢٣].

٥ - التضخم المستورد:- يتصف هذا النوع بارتفاع اسعار السلع المحلية و المستوردة بشكل حاد ومستمر، ينتج بسبب اعتماد الدولة على تمويل حاجتها من السلع من خلال استيرادها[٢٤].

٦- التضخم الطليق:- وينتج هذا النوع من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولن تكون هناك حدود او عوائق تؤثر على ارتفاعه، ويحدث عندما تكون الحالة الاقتصادية و السياسية غير طبيعية وغير مستقرة ويتصف الاقتصاد بحالة من الانفلات عن سيطرة الدولة[٢٥].

٧- التضخم المستهدف:- ينتج بسبب العجز الحاصل في الميزانية العامة للدولة، او نتيجة لزيادة التخفيضات في قيمة العملة الوطنية و رفع قيمة العملة الاجنبية[٢٦].

تاسعاً- النظريات المفسرة التضخم:-

١- النظرية النقدية:- تجسدت هذه النظرية في توضيح التضخم من وجهة نظر الفكر الكلاسيكي التقليدي وقامت على افتراضات تمثلت بأن الاقتصاد دائما هو في حالة تشغيل كامل اي ان جميع عناصره الاقتصادية مستغلة[٢٧].

٢- نظرية جذب الطلب :- يرى الاقتصاديون وفق هذه النظرية ان زيادة الطلب الكلي تحدث من خلال زيادة الانفاق الخاص والعام على السلع الاستهلاكية او الاستثمارية او كليهما ولكن هذه الزيادة لا يقابلها زيادة في المعروض النقدي الا ان ما يميز هذه النظرية هو ان الاسعار هنا تتصف بالمرونة[٢٨].

---

[٢٠] د. فريد بشير و د. عبد الوهاب الامين، اقتصاديات النقود و البنوك، الناشر مركز المعرفة للاستشارات و الخدمات التعليمية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨،ص١١٦.

[٢١] رمزي زكي و آخرون ، مشكلة التضخم في مصر و اسبابها و نتائجها و برنامج مقترح لمكافحة الغلاء – التضخم في العالم العربي بحوث و مناقشات اجتماع خبراء عقد في الكويت ، آذار ، ١٩٨٥، ص٤٠-٤٢.

[٢٢] محسن محمد خنجر، مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧) و اتجاهاتها المستقبلية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد - الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ ، ص١٤.

[٢٣] نواف الرومي ، ميادئ الاقتصاد الكلي (Macro Economic)، تونس ، ٢٠٠١ ، ص١٨٣-١٨٤.

[٢٤] د. عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية و المالية واداء سوق الاوراق المالية ،(الاردن- عمان)، دار صفاء للنشر، ٢٠١٠، ص١٠٥.

[٢٥] نواف الرومي، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٥.

[٢٦] منى يونس حسين، التوازن الكلي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم ، بغداد ، مكتبة الفتح ، ٢٠٠٧، ص٤٢.

[٢٧] ايمان عطية ناصف ، ميادئ الاقتصاد الكلي ، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٧، ص٢٥٣.

[٢٨] ايمان عطية ناصف ، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٤-٢٥٥.

٣- نظرية دفع الكلفة:- يحدث التضخم النقدي وفق هذه النظرية عندما يقوم اصحاب المواد الاولية (المواد الانتاجية) بزيادة الاسعار الامر الذي يعني زيادة التكاليف بالنسبة للمنشأة المصنعة للسلع و بالتالي هنا يحدث ارتفاع اسعار دون ان يحدث مقابله زيادة في كفاءة المنتج الذي سيباع[٢٩].

ثالثاً:- العلاقة بين الانفاق العام (الحكومي) والتضخم النقدي:-

ان التزايد المستمر في حجم الانفاق العام (الحكومي) مع بقاء حجم المعروض السلعي ثابتا الامر الذي يؤدي بالتالي الى احداث ضغوطٍ تضخمية تصيب اقتصاد البلد، وكلما حدثت زيادة في معدلات التضخم النقدي كلما ادى ذلك الى احداث زيادة في الانفاق العام وذلك يكون بمعدلات تفوق الايرادات العامة للدولة سرعةً، مما يؤدي الى احداث عبئا يتمثل في ضعف قدرة القيم الحقيقية في مواجهة المعدلات العالية للتضخم النقدي الحاصل[٣٠].

المبحث الثاني:- تحليل تطور الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٨٠-٢٠١٦).

اولا:- تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة(١٩٨٠-٢٠١٦).

يمكن من خلال ملاحظة بيانات الملحق (١) ان الناتج المحلي الاجمالي قد اتسم بحالة من التذبذب خلال المدة (١٩٨٠-١٩٨٩)، اذ يمكن القول بأن عقد الثمانينات قد اتسم بنوع من النمو البطيء، على الرغم من انخفاضه عام (١٩٨١) بنسبة (- ٠.٢٨%) عما كان عليه في عام (١٩٨٠) وهي السنة التي بدأت الحرب في نصفها الثاني اذ انخفض خلالهما الناتج المحلي الاجمالي من(١٥٧٧٠.٧) دينار الى (١١٣٤٦.٩) دينار على التوالي، ولكنه عاود الارتفاع التدريجي حتى بلغ (١٩٤٣٢.٢) دينار عام (١٩٨٨) وبنسبة (٠.١٠%) وهي السنة التي توقفت فيها الحرب (العراقية – الايرانية)، ومع بداية عقد التسعينات، جرت احداث كبيرة انعكست آثارها على الاقتصاد العراقي، فعندما دخل الجيش العراقي الى الكويت في آب من عام (١٩٩٠)، كان الناتج المحلي قد حقق نمواً بمعدل (٢٦.٤٠%) عن العام الذي سبقه، ولكن سرعان ما تحول هذا النمو الايجابي الى نمو سلبي اذ حقق الناتج نمواً بمعدل (-٠.٩٢%) و ذلك بسبب الحرب وما رافقها من تطورات على الساحة المحلية والدولية، انتهت بإخراج الجيش العراقي عنوة من الكويت وما صاحب ذلك من حرب دولية على البنى التحتية بشكل كامل، اما في عام (٢٠٠٣) بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي (- ٠.٢٨%) نتيجة لحالة الحرب التي مر بها العراق، التي تمثلت بدخول القوات الامريكية الى العراق وما رافقها من خراب ودمار للبنى التحتية والتدهور في الوضع الامني و تدمير اغلب المنشآت النفطية ادى ذلك الى انخفاض في نسبة الناتج المحلي الاجمالي[٣١].

ثانياً- تطور الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠-٢٠١٦).

---

8 -Frederic S. Mishkin, ،The Economics of Money ،Banking and Financial Markets, edition International Edition ،Boston ،2004 ،P.637 .

[٣٠] بتول مطر عبادي الجبوري ، الانفاق الحكومي و أثره في التضخم و البطالة في بلدان مختارة للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد في جامعة القادسية ، ٢٠٠٦، ص١١٧.

[٣١] د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، المشهد الاقتصادي العراقي، المعطيات و الخيارات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة الكوفة، العدد٣، ٢٠٠٥، ص٣١.

تعد الايرادات العامة المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة للدولة و على الرغم من كونها ركن اساسي من اركان الموازنة العامة ولها العديد من المكونات الرئيسة والثانوية مثل الايرادات النفطية والايرادات الضريبة، وعلى الرغم من توفر بيانات الايرادات العامة الا انها كانت تخمينية من خلال التقدير بالطريقة المباشرة اي من خلال الاعتماد على نتائج السنوات السابقة ونتائج لتوقعات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتوقعات التي من الممكن ان تكون عليه السنة القادمة، وتحدث هذه التوقعات نتيجة لعدم بيان القانون العراقي الطريقة المعتمدة التي يتم من خلالها تقدير بيانات الايرادات العامة للدولة .

توضح بيانات الملحق (١) تطور الايرادات العامة اذ يلاحظ خلال عقد الثمانينات قد بلغت الايرادات العامة اقل قيمة لها في عام(١٩٨١) اذ بلغت (٧٤٤٧) دينار، وذلك نتيجة لنشوب الحرب مع ايران و استمر الارتفاع والانخفاض بشكل متذبذب حتى تم تحقيق اعلى تقدير لها في عام (١٩٨٩) اذ قدرت ما قيمته (١٤٤٣٥.٣) دينار وهي تمثل فترة ما بعد انتهاء الحرب مع ايران، وخلال عقد الثمانينات تم تسجيل اعلى معدل نمو سنوي اذ بلغ ما نسبته (٤٨.٦٦) وذلك في عام (١٩٨٨) و هي السنة التي توقفت فيها الحرب، و بداية عقد التسعينات حصل هناك تغيير كبير في مبالغ الايرادات العامة اذ انخفضت الايرادات العامة، اذ بلغت في عام (١٩٩١) ما مقداره (٤٢٢٨) دينار في حين كانت تبلغ في عام (١٩٩٠) ما مقداره (٨٤٩١.١) دينار و يعود السبب في هذا الانخفاض كما تم ذكره سابقا وهو دخول العراق في حالة حرب مع الكويت و كانت نتائج هذه الحرب وخيمه واستمر هذا الانخفاض حتى عام (١٩٩٤) اذ بلغت (٢٥٦٥٩) دينار، ولكن بعد تطبيق مذكرة التفاهم ارتفعت نسبة مساهمة النفط في تمويل الايرادات العامة للدولة وبذلك زادت الايرادات العامة في عام (١٩٩٥) وبلغت (١٠٦٩٨٧) دينار ويعود السبب في هذا الارتفاع الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي نتيجة لتطبيق (النفط مقابل الغذاء والدواء)، ان الفترة ما بعد عام (٢٠٠٣) قد اتسمت بالارتفاع الكبير و الملحوظ اذ بلغت الايرادات عام (٢٠٠٤) ما مقداره (٢١٧٢٩١٠٦) دينار ومعدل نمو سنوي بنسبة (٩١٢.٣٨%) وهو معدل عالي جدا يعود السبب الى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق و ارتفاع نسبة تصدير النفط الخام الى الخارج اذ وصلت نسبة الايرادات النفطية (٩٨.٠%) وهي تعد نسبة مرتفعة جدا، واستمر هذا الارتفاع في الايرادات العامة حتى عام (٢٠١٦) اذ بلغت الايرادات العامة (٣٠١١٦١٨٣.٦) دينار[٣٢].

ثالثاً:- تطور النفقات العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٦):

توضح بيانات الملحق (١) مستوى تطور النفقات العامة اذ بدأت بالتزايد منذ عام (١٩٨١) اذ بلغت (١١٣٢٩.٥) دينار بعد ان كانت (٧٦٢١) دينار في عام (١٩٨٠) ويعود السبب الى بداية نشوب الحرب، واستمر هذا الارتفاع المتزايد خلال عقد الثمانينات، ومن الملاحظ ان خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٩) على الرغم من ارتفاع الانفاق العام الا ان نسبة مساهمة النفقات الجارية هي الاعلى و هذا

[٣٢] وزارة المالية ، أسباب التهرب الضريبي في العراق، دراسة أُعدت من قبل الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص٩.

الارتفاع يعكس ظاهرة الزيادة الضاهرية للنفقات العامة من جهة و انخفاض قيمة العملة وارتفاع التضخم النقدي من جهة اخرى، اما خلال عقد التسعينات ايضا اتسمت النفقات العامة بالارتفاع اذ بلغت في عام (١٩٩٢) ما مقداره (٣٢٨٨٣) دينار وكذلك استمرار ارتفاع نسبة مساهمة النفقات الجارية اذ بلغت ما نسبته (٠.٨٩%) في عام (١٩٩١) وذلك بسبب فرض العقوبات وفرض الحصار الاقتصادي الامر الذي جعل الدولة هي المسؤول الرئيسي عن توفير السلع و الخدمات الاساسية للأفراد، وبذلك استمر هذا الارتفاع في النفقات العام للأعوام (١٩٩٣) و(١٩٩٤) و(١٩٩٥) على التوالي لتصل الى (٦٨٩٥٤) و (١٩٩٤٤٢) و (٦٩٠٧٨٤) دينار على التوالي، اذ حققت معدلات نمو سنوية مقدرة بنسبة (١٠٩.٧٠%) و(١٨٩.٢٤%) و(٢٤٦.٣٦%)، وايضا يعد السبب في هذا الارتفاع الى ظاهرة التضخم النقدي نتيجة لقيام الدولة باللجوء الى طريق الاصدار النقدي الجديد من اجل تمويل نفقاتها العامة، وكما استمر ارتفاع النفقات العامة في عام (١٩٩٤) اذ بلغت (١٩٩٤٤٢) دينار و معدل نمو سنوي بلغ ما نسبته (١٨٩.٢٤%) واستمر هذا الارتفاع حتى عام (٢٠٠٢) اذ بلغ (٣٢٢٦٩٢٧) دينار، ان النفقات العامة في عام (٢٠٠٣) قد انحسرت اذ وصلت الى (١٩٨٢٥٤٨) دينار اذ حققت معدل نمو سنوي بلغ (-٣٨.٥٦%) اذ كان ذلك نتيجةً للتدهور الحاصل في الوضع الأمني في البلاد و ان اتجاه الإنفاق العام نحو القضايا العسكرية و الأمنية وتسيير المرافق العامة اصبح هو الشغل الشاغل خلال تلك الفترة، واستمرت النفقات العامة بالارتفاع اذ وصلت الى (٣٢١١٧٤٩١) دينار في عام (٢٠٠٤) ومحققة معدل نمو سنوي مرتفع بلغ ما نسبته (١٥٢٠.٠١%) وكذلك شكلت نسبة مساهمة النفقات العامة الجارية نسبة عالية بلغت (٠.٩١%)، وقد بلغت النفقات العامة في عام (٢٠٠٨) ما مقداره (٥٩٤٠٣٣٧٥) دينار ومعدل نمو سنوي (٥٢.١٩%) حيث شكلت نسبة مساهمة النفقات العامة الجارية (٠.٨%) في حين شكلت نسبة مساهمة النفقات العامة الاستثمارية (٠.٢%)، واستمر الارتفاع اذ بلغت (١١٩١٢٨٠٠٠) دينار في عام (٢٠١٣) واستمر الارتفاع حتى عام (٢٠١٦) اذ بلغت النفقات العامة (٣٨٦٥٦٢٥٢٣) دينار وان هذا الارتفاع الكبير في النفقات العامة قد توجه نحو تمويل القطاعات العسكرية نتيجة للهجمات الاخيرة و التي تم توضيحها مسبقا .

رابعاً:- تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٦):-

يحدث التضخم النقدي نتيجة لحدوث اختلال في الوضع الاقتصادي للبلد، ويكون هذا الاختلال ناتجاً عن حالة من عدم التساوي بين كلً من التدفقات النقدية والتدفقات السلعية، و نتيجةً لهذه الظاهرة يحدث ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، وبالتالي يؤدي هذا الامر الى إحداث حالة من الهبوط في قيمة العملة المحلية وبالتالي انخفاض في قوتها الشرائية، ولغرض قياس معدلات التضخم النقدي في اقتصاد بلد ما توجد هناك العديد من الارقام القياسية التي من خلالها يمكن قياس معدلات التضخم النقدي ومنها

الرقم القياسي الضمني والرقم القياسي لأسعار المستهلك، الا ان الباحثة قد اعتمدت على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأنه يُعد على اساس سعر السوق[٣٣].

اذ شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في المستوى العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً مستمرا على طول هذا العقد اذ بلغ (٤١.٧%) في عام (١٩٨٠) ثم ارتفع الى (٤٩.٩%) في عام (١٩٨١) اذ بلغ معدل النمو السنوي للتضخم النقدي (١٩.٦٦%)، واستمر المستوى العام لأسعار المستهلك بالارتفاع ما بين الاعوام (١٩٨٢- ١٩٨٦) ولكن على الرغم من ذلك الا ان معدل التضخم النقدي اتجه نحو الانخفاض اذ بلغ (١.٢٦%) في عام (١٩٨٦) و يعود السبب في حصول هذا الانخفاض الى سياسة التسعير الاجباري الذي فرضته الدولة و كذلك اتباعها سياسة الدعم هذا من جهة ومن جهة اخرى هو انخفاض استيراد السلع بسبب انخفاض اسعار النفط الخام فضلا عن قيام الدولة بدعم القطاع الاستهلاكي من خلال توفير العديد من المواد الاستهلاكية وبأسعار معتدلة كالمواد الغذائية والالبسة والسلع المنزلية في فروع شركة المخازن العراقية (الاوروزدي باك) وكذلك الاجهزة الكهربائية والمنزلية من خلال (الشركة العراقية الافريقية)والاجهزة الالكترونية والساعات وغيرها من خلال (شركة الاجهزة الدقيقة) وكل ذلك كان بأسعار معتدلة ومدعومة من قبل الحكومة، وبذلك اتصف التضخم بالاعتدال خلال مدة الحرب .

وخلال عقد التسعينات شهد المستوى العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً كبيرا في الارتفاع اذ بلغ (١٨٦.٩٦%) في عام (١٩٩١)، ثم انخفض الى (٨٣.٧٧%) في عام (١٩٩٢)، ومن ثم عاود الارتفاع من جديد اذ بلغ (٢٠٧.٥٤%) في عام (١٩٩٣) واستمر هذا الارتفاع حتى عام (١٩٩٥) وكان ذلك نتيجة لفرض العقوبات الاقتصادية على العراق وكذلك توقف تصدير النفط الخام، فضلا عن قيام الدولة بزيادة نفقاتها العامة لتلبيةً متطلبات اعادة اعمار ما دمرته الحرب وكذلك من اجل تسيير الامور المعاشية للأفراد الامر الذي اضطر الدولة اللجوء الى القيام بعملية الاصدار النقدي الجديد، وبذلك اصبحت الكتلة النقدية اكبر من المعروض السلعي وهذا هو ما سبب حصول تدهور في قيمة العملة مما ادى الى ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي ابان عقد التسعينات.

اما في عام (١٩٩٦) فقد انخفض معدل التضخم حتى وصل الى السالب اذ بلغ (-١٥.٤٣%) ولمدة وجيزة لا تتجاوز الشهرين كرد فعل من قبل الافراد على توقيع مذكرة التفاهم التي تمت مع الامم المتحدة والتي نصت على (تصدير النفط مقابل الغذاء و الدواء)، وبذلك انفتحت ابواب تصدير النفط و الاستيراد، وكذلك قيام الدولة بتطبيق اجراءات تقشفية من اجل علاج التضخم النقدي الذي تفشى في الاقتصاد وذلك من خلال ضغط النفقات العامة الى اقصى حد اي من خلال تقليص الانفاق على قطاعات التعليم و الصحة و كذلك القيام بزيادة الرسوم و الضرائب و الغاء الاعفاءات والدعم، و استمر مؤشر المستوى العام لأسعار المستهلك بالارتفاع في عام (٢٠٠٣) اذ بلغ (١٨١٣٠٢) وكذلك

[٣٣] محمد صالح الكبيسي و محمد حسن رشم ، مقدمة في الاحصاء الاقتصادي مع تطبيقات على الحاسوب ، الطبعة الاولى ، دار الكتب و الوثائق ، (بغداد) ، ٢٠١٣، ص٢٠٥.

بلغ معدل التضخم (٣٢.٥٨%) ويعود السبب في ذلك الارتفاع الى تحسن الامور المعاشية للأفراد و ذلك من خلال تطبيق الدولة بعض من الاجراءات مثل الغاء بعض الرسوم و تخفيف من مقدار الضرائب الكمركية المفروضة وبذلك زادت عمليات الاستيراد وبذلك زاد اقبال الافراد على شراء الاثاث و السيارات و المواد المنزلية، ثم تلاه انخفاض في معدل التضخم اذ بلغ (٢٦.٩٦%) في عام (٢٠٠٤) ، ثم عاود معدل التضخم الى الارتفاع بنسبة (٣٦.٩٦%) و (٥٣.٢٣%) خلال العامين (٢٠٠٥) و (٢٠٠٦) على التوالي، و بذلك يلاحظ ان معدل التضخم قد وصل في عام (٢٠٠٦) مع اعلى دل بعد انتهاء فترة الحصار الاقتصادي، فضلا عن قيام الدولة بتطبيق ما يلزم من سياسات الاصلاح الاقتصادي وذلك من خلال رفع الدعم عن بعض السلع الداخلة في البطاقة التموينية و كذلك رفع الدعم عن الوقود من اجل ايجاد حلول للاختناقات التي حصلت في القطاع الحقيقي (السلعي) [٣٤].

المبحث الثالث:- قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠-٢٠١٦).

اولا:- الإطار النظري للأنموذج القياسي المستخدم.

- متجهات الانحدار الذاتي (VAR) :-

يعد نموذج متجهات الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression) (VAR) من أكثر النماذج القياسية والاقتصادية مرونةً في تحليل السلاسل الزمنية، لكونه يعد امتداداً طبيعياً إلى السلاسل الزمنية الحركية متعددة المتغيرات، اذ يمكن ان تتم الاستفادة منه في وصف وتحليل السلوك الحركي للسلاسل الزمنية المالية والاقتصادية وكذلك التنبؤ، اذ التنبؤ به يفوق التنبؤ لما في السلاسل الزمنية الاحادية المتغير لكونه يتكون من منظومة من المعادلات والتي يتم معالجة هذه المنظومة بشكل متماثل[٣٥].

ويتكون هذا الانموذج من منظومة من المعادلات اذ ان كل معادلة تعبر عن متغير داخلي و مدى علاقته مع الارتدادات الزمنية للمتغير الداخلي فضلا عن بقية المتغيرات الخارجية الاخرى في المنظومة، وبذلك يمكن القول إن المنظومة هي صيغة مختزلة للشكل الهيكلي الذي يوضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات في سلسلة المشاهدات عبر الزمن.

ثانياً:- توصيف وصياغة الأنموذج القياسي

تعد النظرية الاقتصادية المنطلق الأساس للدراسات الاحصائية و القياسية، و يعد القياس الكمي الأساس في تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة نتيجةً لما يتسم به من دقة و بساطة وقدرة على التفسير اذ يعد اداة للبرهان على مدى مطابقة حجم وإشارة المتغيرات لمنطق النظرية الاقتصادية، اذا فان الاسلوب القياسي ما هو الا وسيلة تستعمل لتأكيد فروض النظرية الاقتصادية.

---

[٣٤] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٠، ص٤٥.

2-Michacl Creel, Econometrics, NnversitatAutonoma de Barcelona, November 2014, p457.

١- توصيف الأنموذج: (Model Specification) :-

تعد مرحلة توصيف الأنموذج من أهم المراحل في إعداد الأنموذج الاقتصادي، اذ يمكن تعريف الأنموذج بشكل عام على أنه تمثيل رمزي مبسط للواقع الفعلي يبنى على افتراضات عديدة .

اما الأنموذج الاقتصادي فيمكن تعريفه على انه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي يتم وضعها عادة بشكل صيغ رياضية تسمى المعادلة (Equation) او مجموعة من المعادلات، والتي يمكن من خلالها توضيح ميكانيكية او سلوكية هذه العلاقات التي تبيين عمل اقتصاد بلد ما أو قطاع معين، ويطلق عليها المعادلات الهيكلية (Structural Equations)[٣٦]، ويمكن توضيحها وكما يأتي :-

$$IN = \beta_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 m1 + \beta_3 GE + \beta_4 TR + \beta_5 OR + u_I$$

أ-المتغيرات التابعة :-

يتضمن الانموذج القياسي متغيرا تابعا واحدا يتمثل بمعدل التضخم النقدي فقط ويرمز له بالرمز (IN).

ب-المتغيرات المستقلة وتتمثل في الآتي :-

١- عرض النقد (M1) وهو يرتبط بعلاقة طردية مع معدل التضخم، أي انه كلما ازداد عرض النقد بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود (زيادة عدد الوحدات النقدية المستعملة لشراء السلعة نفسها) وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مقابل حصول ثبات أو تغير اقل في المعروض السلعي من السلع والخدمات والتي سوف تدفع إلى حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا يؤدي حتماً إلى حدوث مشكلة اقتصادية ، والتي تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد وهي مشكلة التضخم، وقد تحدث الحالة العكسية في حالة انخفاض عرض النقود.

٢- النفقات العامة (GE):- أصبحت النفقات العامة من أهم السبل التي يتم اللجوء اليها لغرض حل أو معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية، وخصوصا التضخم ولاسيما في البلدان النامية التي تعاني من هذه المشكلة بصورة كبيرة ولهذا فإن لمتغير الإنفاق الحكومي أهمية لا بد من دراستها في دولة كالعراق، اذ تم إدخالها كمتغير مستقل بشكلها الإجمالي وبملايين الدنانير، وهذا المتغير حسب منطق النظرية الاقتصادية يرتبط بعلاقة طردية في التأثير على معدلات التضخم .

٣- الايرادات العامة:- تفترض النظرية الاقتصادية ان الايرادات العامة ترتبط بعلاقة طردية مع التضخم النقدي، لان كلما زاد حجم الايرادات العامة كلما زاد حجم الانفاق و بالتالي يحدث هناك تزايد في حجم الطلب الكلي من دون ان يقابله زيادة في حجم العرض الكلي و بالتالي تزداد المستويات العامة للأسعار وبالتالي يحدث التضخم.

٤- الايرادات النفطية:- ترتبط الايرادات النفطية بالإيرادات العامة للدولة و خصوصا في الاقتصاد العراقي يعتبر الايراد النفطي من اهم مكونات الايرادات العامة، وهو ايضا يرتبط بعلاقة طردية مع

---

[٣٦]– د. وليد اسماعيل السيفو و د. أحمد محمد مشعل ، الاقتصاد القياسي التحليلي (بين النظرية والتطبيق) ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٣ ، ص٣٧.

التضخم النقدي لان كلما زاد حجم الايراد النفطي ادى الى حدوث زيادة في حجم الايرادات العامة و بالتالي تؤدي الى احداث مشكلة اقتصادية متمثلة بالتضخم.

ج- المتغير العشوائي :-

وهو عنصر مستقل آخر يضاف الى النموذج الاقتصادي، ليعبر عن عدم إمكانية التعبير المحدد بين المتغيرات المستقلة، ويرمز له بالرمز (Ui).

الجدول (١) يوضح متغيرات الأنموذج القياسي.

المتغير باللغة العربية	المتغير باللغة الانكليزية	رمزه	نوعه
معدلات التضخم	Inflation Rates	IN	تابع
المعروض النقدي الضيق	Money supply	M1	تابع
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Production	GDP	مستقل
الايرادات النفطية	Oil Revenue	O R	مستقل
الايرادات العامة	Tax Revenue	T R	مستقل
النفقات العامة	General Expenses	G E	مستقل

المصدر:- الجدول من اعداد الباحثة.

ولغرض تقدير ومعرفة النتائج سيتم اخضاع قيم هذه المتغيرات الى مجموعة من الاختبارات استناداً الى المعايير الاقتصادية المتمثلة بقيم واتجاه المعلمات المقدرة، وبعد ذلك سيتم اخضاعها الى مجموعة من الاختبارات الاحصائية و يمكن توضيحها كما يأتي:-

-: t(test)

يستخدم هذا الاختبار لكشف مدى المعنوية الاحصائية للمعلمات المقدرة في الأنموذج القياسي، فاذا كانت قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية فإن ذلك يدل على معنوية المعلمات المقّدرة، أي معنى ذلك توجد هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (المعتمد)، وبالعكس في حالة كون قيمة (t) المحتسبة أقل من قيمة (t) الجدولية، أي عدم معنوية المعلمات المقّدرة.

١- المعايير الاقتصادية:-

يتم تحديد هذه المعايير من خلال تطابقها مع منطق النظرية الاقتصادية، و كذلك من خلال تحديد العلاقة النظرية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للأنموذج القياسي.

٢- المعايير الاحصائية:-

تتحدد هذه المعايير وفق النظرية الإحصائية من خلال استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية والتي يمكن من خلالها تقدير درجة الاعتماد على معلمات الأنموذج القياسي المقدرة ومدى معنوية هذه المعلمات، ومن أهم هذه الاختبارات هي كما يأتي:-

٤- المعايير القياسية:-

تعاني النماذج القياسية المقدرة بواسطة المربعات الصغرى باعتماد السلاسل الزمنية، وبعض البيانات المقطعية من عدة مشاكل، ومن أهم هذه المشاكل مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي في مدة زمنية معينة وبين قيمتها في الاوقات السابقة أو اللاحقة[٣٧].

ومن المشاكل الأخرى التي تعاني منها النماذج القياسية هي مشكلة التعدد الخطي ويقصد به وجود علاقة خطية تامة بين بعض أو كل المتغيرات المستقلة المتضمنة في نموذج الانحدار المراد دراسته، وتحدث هذه الحالة عن وجود متغيرين مستقلين يتغيران بنفس الاتجاه فأنه من الصعب فصل تأثير كل منهما عن أثر المتغير التابع.

ثانياً:- اختبار التكامل المشترك (Cointegration):-

عند تقدير علاقة الانحدار الذاتي بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وفي صور سلاسل زمنية غير مستقرة فمن الممكن أَنَّ تكون العلاقة المقدرة بين هذه السلاسل الزمنية عبارة عن علاقة زائفة، حتى ان كانت بعض المؤشرات القياسية مثل قيمة اختبار (t) المحتسبة كبيرة، اذ يعني ذلك أَنَّ التغير الذي يحصل في هذه المتغيرات الاقتصادية قد يكون بسبب متغير آخر هو الزمن، اذ قد يؤثر على متغيرات السلسلة جميعها، الامر الذي يؤدي الى احتمال ان تكون العلاقة بينهما علاقة اقتران أو علاقة ارتباط وليست علاقة سببية، وعلى الرغم من أَنَّ أحد الحلول المناسبة لعدم سكون السلسلة الزمنية هو القيام بأخذ الفروق، ولكن إجراءات الانحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية في صورة فروق لكل سلسلة زمنية لا يمثل الحل الأمثل، إذ يمكن أَنَّ يؤدي هذا الإجراء إلى فقدان خصائص المدى الطويل، ونتيجة لذلك الامر قد ظهرت نتائج اخرى تحمل خصائص المدى القصير والمدى الطويل وهذه النتائج تكون مستقرة حتى وإنَّ كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهذه هي بداية فكرة التكامل المشترك[٣٨].

وعليه يهدف اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الاقتصادية، اذ غالباً ما يدرس اختبار التكامل المشترك العلاقة بين متغيرين ليسا مستقرين ولكن العلاقة بينهما مستقرة، أي أَنَّ لهما طول الموجه نفسه ويتحركان في المدى الطويل مع بعضهما، ويتضمن ذلك العلاقة التكاملية بينهما، و يشترط وجود التكامل المشترك وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات الاقتصادية، وكذلك يجب ملاحظة ما اذا وجد التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية فإنَّه يمكن استخدام طريقة (المربعات الصغرى الاعتيادية) (OLS) حتى وإن كانت المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة نظراً لما للحركة التكاملية بين المتغيرات الاقتصادية في الامد الطويل[٣٩].

ولغرض تحديد عدد متجهات التكامل المشترك يتم استخدام اختبارين إحصائيين وهما اختبار الأثر (trace test) واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalues test) و في حال

---

[٣٧] طالب حسن نجم ، مقدمة في القياس الاقتصادي ، بغداد ، ١٩٩١، ص١٧٣.

(٣٨) أ.د.كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق و أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع التطبيق العملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة– العدد الثالث والثلاثون2001 ، ص ١٥٤.

[٣٩] عبد الرزاق بني هاني، الاقتصاد القياسي نظرية الانحدار البسيط و المتعدد، الجزء الثاني، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى ،٢٠١٤ ،ص٣٣١-٣٣٤.

كانت قيمة (Prob) أقل من (5%) يتم رفض فرضية العدم ويتم قبول الفرضية البديلة، وفرضية العدم تعني عدم وجود التكامل المشترك.

ولغرض أجل تحديد عدد متجهات التكامل يستعمل اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الامكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) (LR) وهما اختبار الاثر (trace test) (λ_{tra}) واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum eigenvalues test) ($\lambda_{\max}$).

يجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود (r) من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود (r+1) من متجهات التكامل المشترك، فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية (LR) على القيمة الحرجة بمستوى معنوية معينة فأننا نقوم برفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وإذا كانت القيمة أقل فأننا نقبل فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد على الاقل للتكامل المشترك.

وبعد ان التحقق من شرط التكامل في السلاسل الزمنية للأنموذج القياسي المختار من الفرق نفسه (الفرق الاول) نقوم بالكشف عن علاقة المدى الطويل باستعمال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ، وفق الآتي:

١- اختبار الاثر (Trace)

اختبار يقوم على فرضية ان هناك عدد من متجهات التكامل المشترك مقابل الانموذج العام الغير مقيد r=q وياخذ الصيغة التالية

$$\lambda \operatorname{Trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{P} \ln(1 - \widehat{\lambda_t})$$

اذ ان T حجم العينة ، r عدد متجهات التكامل، λ هي اصفر قيم المتجهات الذاتية .

يهدف هذاالاختبار إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات البحث خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقرارهما وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة [٤٠].

يبنى هذا الاثر على فرضيتين هما:-

فرضية العدم: H0:q=0

الفرضية البديلة: H1:q>0

إذ نرفض فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (Statistic) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة (Critical)عند مستوى معنوية (5%)

٢- اختبار أنجن للجذور المميزة العظمى (Maximum eigenvalue):

(٤٠) عبد اللطيف حسن – علي عبد الزهرة ، تحليل العلاقة التوازنيه طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النمإذج المرتبطة ذاتيا ونمإذج الابطاء الزمني (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ٣٤، المجلد ٩، ٢٠١٣، ص ١٧٧ -١٧٨.

بالطريقة ذاتها التي استعملت في اختبار الأثر يمكننا اختبار فرضيات النموذج في اختبار أنجن، إذ نرفض فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة إذا كانت قيم (Statistic) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة (Critical) عند مستوى معنوية (5%)، ويحسب وفق الصيغة الاتية و يمكن توضيح النتائج كما في الملحق (٢)

$$\lambda\, Max\,(r, r+1) = \; -T\; Ln \sum_{i=r+1}^{P} \ln(1 - \widehat{\lambda_{t+1}})$$

ثانياً- نتائج تقدير الأنموذج بطريقة متجهات الانحدار الذاتي (VAR):-

لغرض إجراء عملية التقدير بواسطة متجهات الانحدار الذاتي، ينبغي تحديد التباطؤ الزمني المناسب لمعادلة الانحدار الذاتي، واختيار التخلف الزمني المناسب وذلك يتم أما بالطريقة الذاتية، وأما بالبرنامج الإحصائي المستخدم في تقدير الأنموذج، فالطريقة الذاتية تقتضي إجراء الانحدار بالتخلفات الزمنية المتعددة، ولكنْ لسهولة التقدير فأَنَّ برنامج (Eviews 9) يمكنه اختيار التخلف الزمني المناسب وبذلك وقع اختيار البرنامج (Eviews 9) على التخلف الزمني الامثل وهو (Lag3) اذ ظهرت عند هذا المستوى من التخلف الزمني مجموعة من المعايير الاقتصادية والتي تم اعتمادها في اختيار التخلف الزمني الامثل اذ حققت ادنى قيم لها عند المستوى (Lag3) ومن هذه المعايير هي (Hannan-Quinn، Schwarz ،Akaike،Final prediction error) ويمكن توضيحها كما في الملحق (٣) .

وكانت نتائج الاختبار القياسي كما يأتي:-

١- عندما يكون المتغير التابع هو معدل التضخم النقدي (IN) وذا تأخر زمني(Lag3) للمتغير المذكور، وبناءً على المعلومات الواردة في الملحق (2)، يمكن قياس تأثير(IN) على المتغيرات التابعة في المعادلة اذ تم الحصول على المعادلة الاتية و التي تم اختيارها كأفضل معادلة ذات اقل قيمة لاختبار اكايك و شوارتز:

IN(-3)= 0.311396 +10658.75 (DGDP) + 308.9249 (DM1)+ 2164.406 (DDOR) + 55.77694 (DDTR) + 3781.618 (DDGE)

التحليل الاقتصادي:-

تشير المعادلة السابقة الى وجود علاقة تأثير طردية بين المتغيرات المستقلة في الانموذج الاقتصادي و بين معدل التضخم النقدي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة تأثير طردية بين الانفاق العام(DDGE) وبين معدل التضخم النقدي، اي كلما زاد حجم الانفاق العام كلما زاد مقدار التضخم النقدي في الاقتصاد العراقي وهذا هو جوهر العلاقة الاقتصادية بين متغيرات الانموذج ضمن اطار الانموذج، وهو ما يتوافق مع فرضية البحث.

كذلك ارتباطه بعلاقة طردية مع كلٍ من متغيرات الانموذج الاخرى و المتمثلة بالناتج المحلي الاجمال (DGDP) والمعروض النقدي الضيق (DM1)والايرادات النفطية(DDOR) والايرادات العامة (DDTR).

٢- عندما يكون المتغير التابع هو الناتج المحلي الاجمالي (DGDP) وذا تأخر زمني(Lag3) للمتغير المذكور، وبناءً على المعلومات الواردة في الملحق(2)، يمكن قياس تأثير(DGDP) على المتغيرات المستقلة في المعادلة اذ تم الحصول على المعادلة الاتية:-

DGDP(-3)= 0.066723 -4.30E-06(IN)+ 0.092156(DM1) + 0.739877(DDOR)+ 0.029470(DDTR)+ 0.348889(DDGE)

التحليل الاقتصادي:-

من خلال المعادلة السابقة يتبين ان الناتج المحلي الاجمالي يرتبط بعلاقة عكسية مع التضخم النقدي فإذا ما تغير التضخم بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي سوف يتغير بمقدار(4.30E-06 -) ، في حين يرتبط الناتج المحلي الاجمالي بعلاقة طردية مع المتغيرات الاخرى ويعني ذلك في حال حدوث اي تغير في المتغيرات الداخلة في المعادلة بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير الناتج المحلي الاجمالي بنفس النسبة التابعة الى المتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة.

٣- عندما يكون المتغير التابع هو المعروض النقدي الضيق (DM1) وذا تأخر زمني(Lag3) للمتغير المذكور، وبناءً على المعلومات الواردة في الملحق(2)، يمكن قياس تأثير(DM1) على المتغيرات المستقلة في المعادلة اذ تم الحصول على المعادلة الاتية:-

DM1(-3)= -1.458765 -1.58E-06(IN)+ 1.937926(DGDP)+ 11.76859(DDOR)+ 0.284043(DDTR) -4.033181(DDGE)

التحليل الاقتصادي:-

من خلال المعادلة السابقة تبين ان المعروض النقدي الضيق يرتبط بعلاقة عكسية معدل التضخم النقدي ففي حال تغير مقدار التضخم بمقدار وحدة واحدة فإن المعروض النقدي سيتغير بمقدار-(1.58E-06) لان عند حصول اي زيادات في المعروض النقدي في العراق تتجه هذه الزيادة نحو طلب متزايد يتم تعويضه عن طريق الاستيرادات من الخارج و التي تعزز من العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي المتدني بسبب الاختلال الهيكلي في بنية القطاع الانتاجي.

وكذلك يرتبط بعلاقة عكسية مع النفقات العامة، اما بالنسبة للمتغيرات الاخرى الداخلة في المعادلة فقد ارتبط بها ارتباطاً طردياً.

٤- عندما يكون المتغير التابع هو الايراد النفطي (DDOR) وذا تأخر زمني(Lag3) للمتغير المذكور، وبناءً على المعلومات الواردة في الملحق(2)، يمكن قياس تأثير(DDOR) على المتغيرات المستقلة في المعادلة اذ تم الحصول على المعادلة الاتية:-

DDOR(-3)= -0.590116-1.36E-06(IN)+ 0.888317(DGDP) – 0.030078(DDM1) -0.080146(DDTR)+ 0.518083(DDGE)

التحليل الاقتصادي:-

تبين المعادلة السابقة ارتباط الايرادات النفطية بعلاقة عكسية مع التضخم النقدي و كذلك ارتباطاها مع الايرادات العامة بعلاقة عكسية وهذا مخالف لواقع الاقتصاد العراقي لان الجزء الاكبر المكون لإيرادات الاقتصاد العراقي هو الايراد النفطي.

اما بالنسبة للعلاقة بين الايرادات النفطية مع باقي المتغيرات الاخرى ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي و الانفاق العام و المعروض النقدي لان ايرادات القطاع النفطي تعد مصدر رئيسي لإيرادات الدولة والتي يمكن من خلالها توفير فرص العمل مما يتطلب تنويع الاقتصاد العراقي من خلال الاستفادة من الايرادات النفطية والاتجاه الى القطاعات الزراعية والصناعية التي تحتاج الى أيدي عاملة بصورة أكبر، وعلية تؤدي الى المساهمة بنسب كبيرة إذا ما استغلت تلك القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي من حروب وعقوبات اقتصادية أدت الى توقف معظم قطاعته الاقتصادية الحيوية والى التقلبات الحادة التي شهدها الاقتصاد العراقي.

٥- عندما يكون المتغير التابع هو الايرادات العامة (DDTR) وذا تأخر زمني(Lag3) للمتغير المذكور، وبناءً على المعلومات الواردة في الملحق(2)، يمكن قياس تأثير(DDTR) على المتغيرات المستقلة في المعادلة اذ تم الحصول على المعادلة الاتية:-

DDTR(-3) =-3.087187+ 0.000179(IN) -54.99197(DGDP) - 3.953586(DDM1) -105.9343(DDOR) -34.38071(D

التحليل الاقتصادي:-

بالنسبة للإيرادات العامة فان سبب ارتباطها بعلاقة عكسية مع الاستخدام ومخالفتها لمنطق النظرية الاقتصادية فيعود ذلك لظروف الحرب التي مر بها البلد وما حدث من تحولات أدت الى توقف أغلب المصانع وتسريح الجيش الامر الذي ساعد في زيادة عدد العاطلين عن العمل وفقدان التمويل الذي كانت توفره العوائد النفطية بسبب تراجع اسعار النفط التي أدت الى توقف اغلب المشاريع الجاذبة

للأيدي العاملة، فضلاً عن تسخير موارد وإمكانات العراق لدعم المجهود الحربي وزيادة الضغط التضخمي مما يعكس استمرار سياسة التمويل بالعجز من قبل الحكومة لتمويل نفقاتها المتزايدة، فضلا عن السياسات الاقتصادية الخاطئة المتبعة الامر الذي أدى الى انخفاض النفقات والايرادات اضافة الى ان النفقات الحكومية تتركز على الجانب التشغيلي الذي يتميز بثبات نسبي ولم تتركز على الجانب الاستثماري الذي يخلق فرص عمل .

أما فيما يخص التضخم فان سبب ارتباطه بعلاقة طردية مع المتغير التابع (الاستخدام) هو الظروف التي مّر بها الاقتصاد العراقي من الحروب والعقوبات الاقتصادية مما قاد الى توقف اغلب القطاعات الاقتصادية، فضلا عن التقلبات التي شهدها الاقتصاد العراقي، وانخفاض اسعار النفط كل ذلك قاد الى ارتفاع مستوى الاسعار في الاقتصاد العراقي فكلما زادت الايرادات العامة ادى ذلك الى زيادة حجم الانفاق العام وبالتالي يحدث ارتفاع في الطلب الكلي من دون ان يقابله زيادة في العرض الكلي ونتيجة لذلك يحدث التضخم .

٦- عندما يكون المتغير التابع هو النفقات العامة (DDGE) و ذا تأخر زمني(Lag3) للمتغير المذكور، وبناءً على المعلومات الواردة في الملحق(2)، يمكن قياس تأثير(DDGE) على المتغيرات المستقلة في المعادلة اذ تم الحصول على المعادلة الاتية:-

DDGE(-3)= -0.198772 -5.97E-06(IN)+ 0.989630(DGDP) - 0.033529(DDM1)+ 3.998409(DDOR)+ 0.068867(DDTR)

التحليل الاقتصادي:-

تشير المعادلة السابقة الى ان الانفاق العام يرتبط بعلاقة طردية مع حجم التضخم ، اذ بلغ - (IN) (5.97E-06) و قد ظهرت في المعادلة علاقة عكسية بينهما وهي مخالفة للنظرية الاقتصادية ،ويعود السبب في ذلك الى ان الزيادات في حجم النفقات العامة في العراق تترجم الى طلب متزايد في السوق المحلية يتم تعويضه عبر نافذة الاستيرادات من الخارج التي عززت من تقليل الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي المتدني بسبب الاختلال الهيكلي في بنية القطاع الانتاجي وشل حركة الانتاج الحقيقي محليا ، فضلا عن سيطرة السلطة النقدية على سعر صرف الدينار من خلال مزاد بيع العملة ثم تقديم ما يحتاجه السوق من عملة صعبة لتغطية الاستيرادات والحفاض على اسعارها عبر تغطية كامل الطلب على العملات الاجنبية ومنع حدوث موجات تضخمية ناجمة عن اختلاف الاسعار، ونتيجة لضعف العلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في العراق اضافة الى مخالفة النتائج لمنطق النظرية الاقتصادية .

اولا :- الاستنتاجات

١- نتيجة لما عاناه العراق من حروب و كوارث و دمار للبنى التحتية خلال المدة(١٩٨٠-٢٠١٦)، ادت الى جعل الاقتصاد العراقي يعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية البنيوية والتي يمكن حل بعضها بسهوله ووقت قصير، الا ان بعضها الآخر تكون صعبة وتحتاج الى وقت طويل وسياسات اقتصادية دقيقة وذات قرارات حكيمة و صائبة لغرض علاجها.

٢- منذ بداية عقد الثمانينات و تحديدا من عام (١٩٨٠-١٩٨٩) وهي تمثل فترة الحرب (العراقية – الايرانية) ادت الى استنزاف الموارد البشرية و الاقتصادية، وبذلك اعتمدت الدولة على ايراداتها من القطاع النفطي لغرض انعاش الناتج المحلي الاجمالي للبلد، اما بالنسبة للإيرادات العامة والنفقات العامة يمكن القول ان طابع العجز قد غلب على الفائض النقدي بسبب زيادة حجم الانفاق العام.

٣- مع بداية عقد التسعينات وحتى بداية العقد الجديد اي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) فقد عانى الاقتصاد العراقي ايضا من الحرب ضد العراق والتي دامت لمدة قليلة قد تكون سنة واحدة او اقل لكن عانى منها الاقتصاد العراقي ما عاناه اذ استمر ايضا في زيادة نفقاته العامة و بالتالي استمرت حالة العجز مع تدهور في البنى التحتية والانتاجية و ما صاحبها من عقوبات و كذلك فرض الحصار الاقتصادي على العراق كل هذه العوامل ساهمت في تدني الوضع الاقتصادي، عدا عام (١٩٩٦) وهي السنة التي تم خلالها توقيع مذكرة التفاهم بين العراق و الامم المتحدة لبيع النفط العراقي و شراء الغذاء و الدواء و تحت اشراف الامم المتحدة.

٤- اما المدة الممتدة بعد عام (٢٠٠٣)، فقد تميزت بتصاعد وتائر الانفاق العام بسبب زيادة الايرادات العامة المتأتية من الصادرات النفطية الكبيرة وتزايد اسعار النفط بشكل لافت حيث وصلت الى حوالي (١٤٠$/ب) ولمدة و جيزة، الا ان ذلك لم ينعكس بشكل كبير على معدلات التضخم و ذلك بسبب الفساد المالي و الاداري و قيام البنك المركزي بمحاولات للحفاظ على قيمة العملة المحلية مقابل الدولار.

ثانياً:- التوصيات

١- التقدير الجيد والتنبؤ السليم لعملية سرعة تداول النقود في داخل الاقتصاد العراقي والتي لها نفس التأثير الذي يحدثه عرض النقد على المستوى العام للأسعار.

٢- تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة، وذلك من خلال ضغط النفقات العامة للدولة الى اقصى حد لجعلها تتلاءم مع حجم الايرادات العامة.

٣- احداث تنسيق بين السياستين المالية و النقدية لغرض وضع استراتيجية للإنفاق العام الذي تقوم به للدولة وكذلك ترشيد النفقات الاستهلاكية للدولة والتي تشكل النسبة الكبيرة من حجم الانفاق العام.

٤- يتوجب على الدولة القيام بتنويع مصادر ايراداتها العامة لتجنب وقوع الاقتصاد العراقي في الأزمات كما حدث في عقد الثمانينيات وكذلك التسعينات و حتى عام (٢٠١٦)، لان اعتماد العراق

على ايرادات النفط الخام فقط كمصدر رئيسي لإيراداته امر غير جيد لكونه يجعله عرضةً لأي أزمة تحدث في محيطه الإقليمي والدولي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي(١)	النفقات العامة(٢)	الايرادات العامة(٣)	الايرادات النفطية(٤)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك(٥)	المعروض النقدي الضيق(٧)
1980	15770.7	7621	11972.5	5237.2	41.7	2650.2
1981	11346.9	11329.5	7447	1351.5	49.9	3645.5
1982	12714.7	14435.3	7067.6	1457.9	56.6	4980.7
1983	12621.0	12042.2	5813.5	1445.1	63.5	5527.4
1984	14550.9	10592.2	6533.6	1815.9	68.5	5499.9
1985	15011.8	10457.3	7479.7	2256.5	71.4	5777
1986	14652.0	1030.4	6272.1	1298.1	72.3	6736.6
1987	17600.0	11846.3	7621	2196.9	82.4	8316.7
1988	19432.2	13363	11329.5	2108.5	100	9848
1989	20407.9	13934	14435.3	1765.9	106.3	11868.2
1990	55926.5	14179	8491.1	4110	161	15359
1991	42451.6	17497	4228	1965	462	24670
1992	115108.4	32883	5047	2191	849	43909
1993	321646.9	68954	8997	2869	2611	86430
1994	1658325.8	199442	25659	18388	15462	238901
1995	6695482.9	690784	106987	27195	69792	705064
1996	6500924.6	542542	178013	57705	59021	960503
1997	15093144	605802	410537	199890	72610	1038097
1998	17125847.5	920501	520430	169023	83335	1351876
1999	34464012.6	1033552	719065	234649	93816	1483836
2000	50213699.9	1498700	1133034	458157	98486	1728006
2001	41314568.5	2079727	1289946	580160.7	114613	2159089
2002	41022927.4	3226927	1971125	1020022	136752	3013601
2003	29585788.6	91494	2146346	41141	181302	5773600
2004	53235358.7	33657511	21729106	21263000	230184	10148626
2005	73533598.6	26375175	40502890	39480069	315259	11399125
2006	95587954.8	38806679	49055545	46534310	483074	15460060
2007	111455813.4	39031232	54599451	51701300	632030	21721167
2008	157026061.6	59403375	80252182	75358291	648891	28189934
2009	139330210.6	65658000	55209353	48871708	630713	37300030
2010	177008632.3	83823000	70178223	66819670	646208	51743489
2011	194001461	96662767	108807392	98090214	682367	62473929
2012	245186418.5	105139576	119466403	116597076	723691	63735871
2013	273587529.2	119128000	113840076	110677542	637122	73830964
2014	266420384.5	113473517	105364301	97072410	753652	72087457
2015	207876191.8	209491918	72546354	51312621	764499	71327541

70234175	779850	250644864	30116183.6	386562523	196536350.8	2016

ملحق (١) (مليون دينار)

المصدر:-

١- العمود (١) البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء و الابحاث و التقرير الاقتصادي.

٢- العمود (٢) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث .

- وينظر ايضا في : نشرات مختلفة_ البنك الدولي ، قاعدة البيانات ، سنوات مختلفة .

٣- العمود (٣) وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء و الابحاث- نشرات مختلفة.

- وينظر ايضا في: صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠١٧، و مصادر وطنية و دولية اخرى، ص٣٤٢.

٤- العمود (٤) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، الباب الخامس عشر ، الاحصاءات النفطية ، سنوات متفرقة ، ص٣٦٨.

٥- العمود (٥) البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء و الابحاث – نشرات مختلفة.

- الجهاز المركزي للإحصاء – مؤشرات الرقم القياسي .

٦- العمود (٦) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الاحصائية ٢٠٠٤، و سنوات اخرى مختلفة.

الملحق (2)

			VAR Lag Order Selection Criteria			
	Endogenous variables: IN DGDP DM1 DDOL DDTR DDGE					
				Exogenous variables: C		
			Date: 06/25/18 Time: 10:36			
				Sample: 1980 2016		
			Included observations: 32			
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
187.7432	187.9270	187.6521	1.26e+74	NA	-2996.434	0
184.3764	185.6625	183.7387	2.63e+72	154.0852	-2897.820	1
179.3766	181.7651	178.1923	1.33e+70	148.1314	-2773.077	2
164.4309*	167.9217*	162.7000*	5.40e+63*	230.6501*	-2489.200	3
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
			FPE: Final prediction error			
			AIC: Akaike information criterion			
			SC: Schwarz information criterion			
		HQ: Hannan-Quinn information criterion				

المصدر:- الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews9.5) .

الملحق (3)

			Date: 07/01/18 Time: 10:18
			Sample (adjusted): 1984 2016

Included observations: 33 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: IN DGDP DM1 DDOL DDTR DDGE

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.968842	291.1934	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.926297	176.7273	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.846208	90.67295	47.85613	0.0000
At most 3	0.393891	28.89186	29.79707	0.0633
At most 4	0.293739	12.36892	15.49471	0.1401
At most 5	0.026682	0.892476	3.841466	0.3448

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.968842	114.4662	40.07757	0.0000
At most 1 *	0.926297	86.05434	33.87687	0.0000
At most 2 *	0.846208	61.78108	27.58434	0.0000
At most 3	0.393891	16.52295	21.13162	0.1958
At most 4	0.293739	11.47644	14.26460	0.1319
At most 5	0.026682	0.892476	3.841466	0.3448

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق (٤)

Vector Autoregression Estimates

Date: 06/25/18 Time: 10:37

Sample (adjusted): 1985 2016

		Included observations: 32 after adjustments				
		Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]				
DDGE	DDTR	DDOR	DM1	DGDP	IN	
3892.523	242.5512	-2659.979	840.3908	-520.5093	0.850857	IN(-1)
(14052.0)	(1839.54)	(25649.5)	(1417.43)	(24201.1)	(0.25581)	
[0.27701]	[0.13185]	[-0.10370]	[0.59290]	[-0.02151]	[3.32607]	
-4838.701	217.3830	4012.369	-1313.806	-2832.171	-0.581532	IN(-2)
(17006.9)	(2226.35)	(31043.1)	(1715.49)	(29290.1)	(0.30961)	
[-0.28451]	[0.09764]	[0.12925]	[-0.76585]	[-0.09669]	[-1.87829]	
3781.618	55.77694	2164.406	308.9249	10658.75	0.311396	IN(-3)
(13934.1)	(1824.10)	(25434.2)	(1405.54)	(23998.0)	(0.25367)	
[0.27139]	[0.03058]	[0.08510]	[0.21979]	[0.44415]	[1.22758]	
0.327702	0.026960	0.512321	0.030031	0.430365	-5.13E-06	DGDP(-1)
(0.27401)	(0.03587)	(0.50016)	(0.02764)	(0.47192)	(5.0E-06)	
[1.19594]	[0.75159]	[1.02431]	[1.08654]	[0.91195]	[-1.02877]	
0.337816	0.041165	0.477794	-0.007559	0.423236	-2.91E-07	DGDP(-2)
(0.26118)	(0.03419)	(0.47674)	(0.02635)	(0.44982)	(4.8E-06)	
[1.29343]	[1.20399]	[1.00222]	[-0.28691]	[0.94091]	[-0.06130]	
0.348889	0.029470	0.739877	0.092156	0.066723	-4.30E-06	DGDP(-3)
(0.29240)	(0.03828)	(0.53372)	(0.02949)	(0.50358)	(5.3E-06)	
[1.19320]	[0.76989]	[1.38626]	[3.12453]	[0.13250]	[-0.80724]	
0.567421	0.096712	13.20666	1.474185	10.05808	-2.34E-05	DM1(-1)
(1.40245)	(0.18359)	(2.55993)	(0.14147)	(2.41537)	(2.6E-05)	
[0.40459]	[0.52677]	[5.15899]	[10.4208]	[4.16420]	[-0.91808]	
-0.111307	-0.654274	-29.63813	0.422238	-12.30959	4.79E-05	DM1(-2)
(3.56611)	(0.46684)	(6.50933)	(0.35972)	(6.14174)	(6.5E-05)	
[-0.03121]	[-1.40150]	[-4.55318]	[1.17381]	[-2.00425]	[0.73758]	
-4.033181	0.284043	11.76859	-1.458765	1.937926	-1.58E-06	DM1(-3)
(1.99810)	(0.26157)	(3.64719)	(0.20155)	(3.44123)	(3.6E-05)	
[-2.01851]	[1.08592]	[3.22676]	[-7.23775]	[0.56315]	[-0.04343]	
-2.497622	-0.042981	-0.882443	-0.265552	0.014103	4.50E-06	DDOL(-1)

(0.40696)	(0.05327)	(0.74283)	(0.04105)	(0.70089)	(7.4E-06)	
[-6.13728]	[-0.80679]	[-1.18794]	[-6.46897]	[0.02012]	[0.60715]	
0.737840	-0.018698	-4.596661	0.281876	-0.956693	2.47E-06	DDOL(-2)
(0.93739)	(0.12271)	(1.71104)	(0.09456)	(1.61442)	(1.7E-05)	
[0.78712]	[-0.15237]	[-2.68647]	[2.98108]	[-0.59259]	[0.14479]	
0.518083	-0.080146	-0.590116	-0.030078	0.888317	-1.36E-06	DDOR(-3)
(0.45300)	(0.05930)	(0.82687)	(0.04569)	(0.78018)	(8.2E-06)	
[1.14367]	[-1.35150]	[-0.71367]	[-0.65823]	[1.13861]	[-0.16541]	
-65.09710	-3.060668	-26.43676	-2.782066	-14.85255	0.000131	DDTR(-1)
(10.7236)	(1.40382)	(19.5741)	(1.08170)	(18.4687)	(0.00020)	
[-6.07045]	[-2.18024]	[-1.35060]	[-2.57195]	[-0.80420]	[0.67052]	
-60.49933	-4.053685	-161.9707	-0.075972	-81.40218	0.000340	DDTR(-2)
(20.0074)	(2.61915)	(36.5200)	(2.01815)	(34.4577)	(0.00036)	
[-3.02385]	[-1.54771]	[-4.43513]	[-0.03764]	[-2.36238]	[0.93433]	
-34.38071	-3.087187	-105.9343	-3.953586	-54.99197	0.000179	DDTR(-3)
(12.1041)	(1.58454)	(22.0940)	(1.22095)	(20.8464)	(0.00022)	
[-2.84041]	[-1.94831]	[-4.79471]	[-3.23812]	[-2.63796]	[0.81338]	
0.718514	0.060241	-1.679840	0.063376	-1.114834	2.61E-06	DDGE(-1)
(0.51315)	(0.06718)	(0.93668)	(0.05176)	(0.88378)	(9.3E-06)	
[1.40019]	[0.89676]	[-1.79341]	[1.22437]	[-1.26144]	[0.27986]	
1.300578	0.097533	3.689987	-0.079022	0.891968	-7.06E-06	DDGE(-2)
(0.51483)	(0.06740)	(0.93974)	(0.05193)	(0.88667)	(9.4E-06)	
[2.52621]	[1.44716]	[3.92661]	[-1.52165]	[1.00597]	[-0.75288]	
-0.198772	0.068867	3.998409	-0.033529	0.989630	-5.97E-06	DDGE(-3)
(0.63465)	(0.08308)	(1.15844)	(0.06402)	(1.09302)	(1.2E-05)	
[-0.31320]	[0.82892]	[3.45155]	[-0.52375]	[0.90541]	[-0.51658]	
-600952.3	-96153.50	-903244.0	-3442.874	504128.3	52.23493	C
(2150402)	(281508.)	(3925186)	(216912.)	(3703531)	(39.1477)	
[-0.27946]	[-0.34157]	[-0.23011]	[-0.01587]	[0.13612]	[1.33430]	
34.39482	30.32832	35.59834	29.80698	35.48208	12.56717	Akaike AIC
35.26510	31.19860	36.46862	30.67726	36.35236	13.43745	Schwarz SC

المصدر:- الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews9.5) .

المصادر:-

١- اسماعيل سفر وعارف دليلة، تاريخ الافكار الاقتصادية، دار الكتب للمطبوعات، جامعة حلب للمطبوعات، لم يتم ذكر السنة.
٢- امجد عبد المهدي مساعدة و محمود يوسف عقلة، دراسة في المالية العامة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، ٢٠١١.
٣- ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧.
٤- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٠، ص٤٥.
٥- باهر محمد عتلم، المالية العامة، ادواتها الفنية واثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٨.
٦- بتول مطر عبادي الجبوري ، الانفاق الحكومي و أثره في التضخم و البطالة في بلدان مختارة للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد في جامعة القادسية ، ٢٠٠٦.
٧- حسن لطيف كاظم الزبيدي، المشهد الاقتصادي العراقي، المعطيات و الخيارات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة الكوفة، العدد٣، ٢٠٠٥.
٨- خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ٢٠٠٧.
٩- رمزي زكي وآخرون ، مشكلة التضخم في مصر و اسبابها و نتائجها و برنامج مقترح لمكافحة الغلاء – التضخم في العالم العربي بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد في الكويت، آذار، ١٩٨٥.
١٠-زاهد قاسم بدن الساعدي، التضخم الركودي و الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مركز العراق للدراسات، الطبعة الاولى، ٢٠١٧.
١١-سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨.
١٢-سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة(النفقات العامة- الايرادات العامة- الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨.
١٣-طالب حسن نجم ، مقدمة في القياس الاقتصادي ، بغداد ، ١٩٩١.
١٤-طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٥-طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، بغداد مطبعة التعليم العالي ، ١٩٩٠.
١٦-عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية و المالية واداء سوق الاوراق المالية ،(الاردن- عمان)، دار صفاء للنشر، ٢٠١٠.
١٧-عوض فاضل اسماعيل، نظرية الانفاق الحكومي- دراسة في جوانبه القانونية و المالية و الاقتصادية، (جامعة النهرين - بغداد)، ٢٠٠٣.
١٨-عبد الكريم صادق بركات و آخرون، المالية العامة ، الدار الجامعية ، ١٩٨٦.
١٩-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الابراهيمية- الاسكندرية، ٢٠٠٥/٢٠٠٤.
٢٠-عبد اللطيف حسن – علي عبد الزهرة، تحليل العلاقة التوازنيه طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج الابطاء الزمني (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٣٤، المجلد ٩، ٢٠١٣.
٢١-عبد الرزاق بني هاني، الاقتصاد القياسي نظرية الانحدار البسيط و المتعدد، الجزء الثاني، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى ،٢٠١٤.
٢٢-غازي حسين عناية، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية ، ٢٠٠٠.
٢٣-فريد بشير وعبد الوهاب الامين، اقتصاديات النقود والبنوك، الناشر مركز المعرفة للاستشارات و الخدمات التعليمية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨.
٢٤-محمد زكي مسير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٠،
٢٥-محمد صالح الكبيسي ومحمد حسن رشم، مقدمة في الاحصاء الاقتصادي مع تطبيقات على الحاسوب ، الطبعة الاولى، دار الكتب والوثائق ، (بغداد) ، ٢٠١٣.
٢٦-مديحة الدغيري، النفقات العامة، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، ١٩٨٠.
٢٧-محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧.
٢٨-محمد احمد السريتى ومحمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
٢٩-منى يونس حسين، التوازن الكلي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم، بغداد، مكتبة الفتح، ٢٠٠٧.

٣٠-محسن محمد خنجر، مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧) واتجاهاتها المستقبلية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.
٣١-نواف الرومي، مبادئ الاقتصاد الكلي (Macro Economic)، تونس ، ٢٠٠١.
٣٢-وزارة المالية، أسباب التهرب الضريبي في العراق، دراسة أُعدت من قبل الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٦.
٣٣-وليد اسماعيل السيفو و أحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي (بين النظرية والتطبيق)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
٣٤-كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق و أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع التطبيق العملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة –العدد الثالث والثلاثون ٢٠١.

39- Frederic S. Mishkin, ،The Economics of Money ،Banking and Financial Markets, edition International Edition ،Boston ،2004.
40-Michacl Creel, Econometrics, NnversitatAutonoma de Barcelona, .١ November 2014.